BRINKS LEGAL

سياسة لائحة الودائع الثابتة

يناير 2024

جدول المحتويات

A. مقدمة 3
B. إدارة هذه السياسة 4
C. المتحدث الرسمي المفوض 4
D. "الأشخاص المذكورون" تخضع لمتطلبات اللائحة الخاصة بالإفصاح عن الودائع الثابتة 4
E. الاتصالات اليومية 5
F. الإفصاح العام عن معلومات مهمة عن الشركة 5
G. الإفصاح غير المقصود أو غير المتعمد عن معلومات هامة 6
H. مكالمات الأرباح 6
I. تقارير الإرشاد وفترة التحرر من الصعوبات المالية والتقارير التحليلية 6
J. المؤتمرات/ الحملات الترويجية 7
K. استخدام موقع الشركة/ الشبكات الاجتماعية 7
L. سياسة البيان الصحفي 7
M. الشائعات: سياسة عدم التعليق 7
N. عروض تتضمن معلومات مالية 7
O. التواصل الإعلامي 7
P. انتهاك هذه السياسة 8
Q. مزيد من المعلومات حول لائحة الودائع الثابتة أو هذه السياسة 8

A. مقدمة

تلتزم شركة برينكس ("الشركة")، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية، بالحفاظ على حوار نشط ومفتوح مع مساهميها والمستثمرين المحتملين من خلال توفير وصول عادل إلى معلومات في الوقت المناسب وواضحة وذات مغزى للمجتمع الاستثماري.

تحظر لائحة الودائع الثابتة الصادرة عن هيئة الأوراق المالية والبورصات ("SEC") الكشف الانتقائي عن المعلومات الهامة غير المتاحة للجمهور. تبنت لجنة الأوراق المالية والبورصات لائحة الودائع الثابتة لمنع الشركة (والمتحدثين باسمها) من الكشف عن المعلومات الهامة غير المتاحة للجمهور (مثل تحذيرات الأرباح) لمحللي الأوراق المالية أو المستثمرين المؤسسيين المختارين، قبل الكشف عن المعلومات لعامة الناس.

تتطلب اللائحة الودائع الثابتة أنه عندما تقوم الشركة أو أي شخص يتصرف نيابة عنها بالكشف -عن قصد- عن معلومات هامة غير متاحة لجمهور معني (بما في ذلك الوسطاء والتجار والمحللين والمساهمين)، ينبغي على الشركة نشر المعلومات في نفس الوقت للجمهور.

يجب على الشركة والمتحدثين الرسميين لها الحرص على الامتثال للائحة الودائع الثابتة في جميع مراسلاتها؛ غير أن هناك أمثلة محددة للمراسلات التي تغطيها سياسة لائحة الودائع الثابتة(هذه "السياسة") وتشمل:

- إصدارات الأرباح والمحادثات الهاتفية الجماعية ذات الصلة؛
- الخطب والمقابلات والمؤتمرات؛
- الرد على شائعات السوق؛
- تقديم "المشورة" فيما يتعلق بأداء الشركة أو نتائجها؛
- مراجعة تقارير المحللين والمواد المماثلة؛
- الإشارة إلى أو توزيع تقارير المحللين عن الشركة؛
- زيارات ومناقشات المحللين والمستثمرين، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الاتصالات الهاتفية أو الكتابية أو الإلكترونية؛
- المنشورات على موقع الشركة؛ و
- وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك من خلال مدونات الشركات ومدونات الموظفين ولوحات الدردشة، وتويتر وفيسبوك ولينكد إن ويوتيوب وأي وسيلة اتصال أخرى غير تقليدية.

تنطبق هذه السياسة على المديرين والمسؤولين والموظفين والمتعاقدين المستقلين على جميع مستويات الشركة والشركات التابعة لها، وتكمل سياسة التجارة الداخلية للشركة.

B. إدارة هذه السياسة

سيشرف المستشار العام على الامتثال لهذه السياسة، ومن سلطاته تأويل هذه السياسة إلى جانب إنفاذها. يجب توجيه جميع الأسئلة المتعلقة بهذه السياسة إلى المستشار العام. ينبغي أن يوافق المستشار العام على أي خروج عن السياسات والإجراءات الموضحة في هذه السياسة. في أي وقت، ومن وقت لآخر، يجوز للمستشار العام تعيين شخص واحد أو أكثر للمساعدة في أداء وظائف المستشار العام أدناه.

C. المتحدث الرسمي المفوض

1. الأشخاص الوحيدون المفوضون بالتحدث نيابة عن الشركة لمحللي الأوراق المالية والوسطاء والتجار والمساهمين وأي أشخاص آخرين تم تعدادهم (كما هو موضح في القسم (د) أدناه) هم (1) الرئيس التنفيذي للشركة، (2) كبير الموظفين الماليين، و(3) نائب الرئيس - علاقات المستثمرين ("مدير علاقات المستثمرين")، أو الأشخاص الآخرين المعينين تحديدًا -من قبلهم- للتحدث فيما يتعلق بموضوع أو غرض معين (كل منهم "متحدث رسمي مفوض").

2. إلى الحد الممكن عمليًا، ينبغي على المتحدثين الرسميين المعتمدين (بخلاف المتحدثين الرسميين المعتمدين الذين يمثلون إدارة علاقات المستثمرين) الاتصال بالشخص المناسب في إدارة علاقات المستثمرين و/ أو الإدارة القانونية قبل إجراء محادثات مع أي شخص تم تعداده من أجل مراجعة أكبر قدر ممكن من محتوى الاتصال المقصود قدر الإمكان، بما في ذلك العروض التقديمية والمواد المعدة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، إلى الحد الممكن عمليًا، يجب أن يرافق جميع المتحدثين الرسميين المعتمدين (بخلاف المتحدثين الرسميين المعتمدين الذين يمثلون إدارة علاقات المستثمرين) ممثل عن إدارة علاقات المستثمرين في مثل هذه المحادثات.

3. إذا تم تعيين مدير للشركة كمتحدث رسمي مفوض وخطط للتحدث على انفراد مع واحد أو أكثر من مساهمي الشركة، ينبغي على المدير إخطار الرئيس التنفيذي أو مدير علاقات المستثمرين أو المستشار العام (أو من ينوب عنهم يعينه أي منهما). وبدلاً من ذلك، يجب أن يشارك الرئيس التنفيذي (أو من ينوب عنه أو عنها) أو مدير علاقات المستثمرين في أي اجتماع مع المساهم (المساهمين).

D. "الأشخاص المذكورون" تخضع لمتطلبات اللائحة الخاصة بالإفصاح عن الودائع الثابتة

1. تحظر لائحة الوديعة الثابتة الإفصاح الانتقائي لبعض الأشخاص المحددين، بما في ذلك (1) (أ) الوسطاء والتجار ومحللي الاستثمار والأشخاص الآخرين المرتبطين بهم، (ب) مستشاري الاستثمار وبعض مديري الاستثمار المؤسسي والأشخاص المرتبطين بهم و(ج) شركات الاستثمار، وصناديق تحوطية والأشخاص التابعين، و(2) أي مساهم في ظل الظروف التي يمكن توقعها على نحو معقول أن يقوم المساهم بشراء أو بيع الأوراق المالية على أساس المعلومات (يشار إليها جميعًا باسم "الأشخاص المذكورون").

2. المراسلات في سياق العمل المعتاد مع التجار أو المستهلكين أو الموردين أو الشركاء الاستراتيجيين، وكذلك الاتصالات مع الصحافة أو المؤسسات الإخبارية أو وكالات التصنيف أو المؤسسات المالية (بخلاف النوع الموضح في القسم (د -1) أعلاه)، أو الحكومة غير مشمولة بلائحة الوديعة الثابتة. يرجى مراجعة القسم (م) "الاتصالات الإعلامية" أدناه للحصول على إرشادات إضافية حول الاتصالات مع وسائل الإعلام.

E. الاتصالات اليومية

1. ترد الشركة على استفسارات المحللين أو المستثمرين في شكل محادثات هاتفية، واجتماعات فردية مع مدير علاقات المستثمرين وأعضاء آخرين من فريق الإدارة العليا، واجتماعات مع مجموعات من المحللين والمستثمرين. لن تفصح الشركة بشكل انتقائي عن معلومات هامة غير متاحة للجمهور في هذه الاجتماعات.

2. يجب إرسال الاستفسارات الواردة من المحللين والمساهمين وغيرهم من الأشخاص المذكورين والتي يتلقاها أي موظف في الشركة إلى مدير علاقات المستثمرين أو في حالة غيابه أو غيابها يتلقاها متحدث رسمي آخر كما هو محدد بوضوح أعلاه. لا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف إجراء أي محاولة للرد على هذه الاستفسارات دون إذن مسبق من مدير علاقات المستثمرين، وفي حالة غيابه أو غيابها، يكون الإذن المسبق من متحدث رسمي مفوض آخر.

3. إلى الحد الممكن عمليًا، ينبغي أن تتضمن المحادثات المخطط لها مع المحللين والمساهمين وغيرهم من الأشخاص المذكورين مدير علاقات المستثمرين.

F. الإفصاح العام عن معلومات مهمة عن الشركة

1. في أي وقت يقرر المتحدث الرسمي المفوض الإفصاح عن معلومات الشركة غير المتاحة للجمهور أو مناقشتها مع أي شخص يكون أو قد يكون شخصًا تم ذكره، وبالنسبة إلى السؤال عن أهمية هذه المعلومات، ينبغي على المتحدث الرسمي التشاور مع المستشار العام لتقييم ما إذا كانت المعلومات هامة.

2. "المعلومات الهامة" هي المعلومات المتعلقة بالشركة أو أوراقها المالية التي تحمل احتمالاً كبيرًا متعلق بالمستثمر المناسب حيث يرى أن المعلومات مهمة في اتخاذ قرار استثماري أو يعمل على تعديل "إجمالي" المعلومات الهامة المتاحة. يمكن أن تكون المعلومات الإيجابية والسلبية هامة. تتضمن أمثلة المعلومات التي يمكن اعتبارها هامة، على سبيل المثال لا الحصر:

- توقعات الأرباح أو الخسائر المستقبلية، أو إرشادات الأرباح الأخرى؛
- التغييرات على إرشادات الأرباح المعلنة مسبقًا، أو قرار تعليق إرشادات الأرباح؛
- اندماج أو استحواذ معلق أو مقترح؛
- اقتناء أو تصفية معلقة أو مقترحة لأعمال تجارية أو أصل مهم؛
- تغيير في سياسة توزيع الأرباح، أو إعلان تجزئة الأسهم، أو عرض أوراق مالية إضافية؛
- التغييرات في استراتيجية الشركة؛
- القروض المصرفية أو معاملات التمويل الأخرى خارج مسار العمل العادي؛
- إنشاء برنامج إعادة شراء للأوراق المالية للشركة؛
- مكاسب أو خسائر كبيرة من العملاء أو الموردين؛
- التغييرات الإدارية التي تشمل كبار المسؤولين التنفيذيين في الشركة؛
- تغيير في مراجعي الحسابات أو إخطار بعدم إمكانية الاعتماد على تقارير مراجعي الحسابات؛
- واقعة هامة للأمن السيبراني؛ و
- تطورات فعلية أو معلقة أو مهددة بالتقاضي أو التحقيق.

3. إذا تقرر، بعد التشاور مع المستشار العام، أن المعلومات التي سيتم الكشف عنها هامة، فيجب الإفصاح عن المعلومات بعقلانية لتوفير نطاق واسع وغير إقصائي للجمهور (على *سبيل المثال*، بيان صحفي أو تقرير حالي وفقًا للنموذج K-8 ("نموذج K-8")) قبل أو في نفس الوقت الذي يتم فيه الإفصاح عن المعلومات إلى الشخص الذي تم ذكره. قد يكشف الإفصاح العام عن المعلومات الهامة

-إذا تم نشرها قبل إبلاغ الشخص المذكور- عن إجراء محادثات هاتفية جماعية و/ أو بث شبكي عبر الإنترنت للإفصاح عن معلومات. يجب إخطار الجمهور مسبقًا بأي محادثة هاتفية جماعية و/ أو بث عبر الإنترنت ووسائل الوصول إليها.

G. الإفصاح غير المقصود أو غير المتعمد عن معلومات هامة

إذا اعتقد أي شخص يخضع لهذه السياسة أنه قد يكون قد أفشى عن غير قصد عن معلومات هامة غير متاحة للجمهور، فيجب عليه استشارة كل من مدير علاقات المستثمرين والمستشار العام على الفور. إذا علمت الشركة أنها أو أي شخص خاضع لهذه السياسة قد كشف عن غير قصد عن معلومات هامة غير متاحة للجمهور، فيجب على الشركة نشر المعلومات على الفور عن طريق إصدار بيان صحفي، أو تجهيز أو "تقديم" تقرير عن النموذج K-8أو أي وسيلة أخرى مصممة على نحو معقول لتوفير نطاق واسع من المعلومات وغير إقصائي للجمهور ولكن في أي وقت بأي حال بعد 24 ساعة أو بدء التداول في اليوم التالي في بورصة نيويورك.

H. مكالمات الأرباح

1. سيتم تقديم إشعار عام مسبق مناسب لأي محادثات هاتفية جماعية ربع سنوية و/ أو بث شبكي عبر الإنترنت. سيتضمن الإشعار بيانًا صحفيًا تم إصداره لشبكات الأخبار الرئيسية ونُشر على الموقع الإلكتروني للشركة يحتوي على معلومات حول المحادثة الهاتفية أو البث الشبكي عبر الإنترنت، بما في ذلك التاريخ والوقت ورقم الهاتف ومحدد موقع الموارد الموحد الخاص بالبث الشبكي عبر الإنترنت لمكالمة الأرباح. سيحدد البيان الصحفي أيضًا الفترة التي سيتاح لها إعادة عرض البث عبر الإنترنت.

2. يجب أن تكون المحادثة الهاتفية الجماعية و/ أو البث الشبكي عبر الإنترنت ربع سنوية مفتوحة للمحللين وممثلي وسائل الإعلام وعامة الناس. يجب تسجيل أي محادثة هاتفية جماعية من هذا القبيل وأن تحتفظ الشركة بالتسجيل الإلكتروني للمحادثة لمدة 12 شهرًا على الأقل. يجب أن يكون إعادة الإرسال عبر الويب لمثل هذه المحادثة متاحًا لمدة سبعة أيام على الأقل بعد المكالمة الجماعية. يجب اعتبار جميع التسجيلات الإلكترونية والردود عبر الويب والنصوص المكتوبة مواد مؤرخة بالوقت وليست تمثيلًا حاليًا لوجهات نظر الشركة أو توقعاتها.

3. إذا ناقشت الشركة أي معلومات باستثناء المعلومات الخاصة بمبادئ المحاسبة المقبولة عمومًا في المحادثة، فسيوفر البيان تحديد الموقع على موقع الشركة حيث ستتوفر المعلومات المطابقة المطلوبة.

I. تقارير الإرشاد وفترة التحرر من الصعوبات المالية والتقارير التحليلية

1. عندما تصدر الشركة إرشادات الأرباح (والتي سيتم إصدارها عادةً من خلال بيان صحفي وتقديم نموذج K-8)، لا يجوز لأي موظف التعليق على هذه التوقعات لأي طرف خارجي. ردًا على أي سؤال حول توقعات الأرباح، سيقول المتحدثون الرسميون المفوضون فقط أن سياسة الشركة هي عدم التعليق على التوقعات. لن تعلق الشركة على نيتها لتحديث هذه المواد إلا من خلال إصدار بيان صحفي أو تقديم نموذج K-8.

2. لن يوفر أي متحدث رسمي ما يفيد "التحرر من الصعوبات المالية" في حالة تقدير الأرباح أو "التغير في أسعار الأسهم" (*مثال: اقتراح تعديلات على تقديرات أحد المحللين*). إذا استفسر أحد المحللين عن موثوقية توقع سابق تم نشره علنًا، فيجب على المتحدث الرسمي المفوض اتباع سياسة "عدم التعليق" ويمكنه توجيه الشخص إلى البيانات السابقة للشركة.

3. ستتابع الشركة "فترة التحرر من الصعوبات المالية" التي لن تعلق خلالها على نتائجها المالية المرتقبة. ستبدأ فترة التحرر من الصعوبات المالية قبل 15 يومًا من نهاية ربع السنة وتستمر حتى يتم الإعلان عن معلومات أرباح الشركة للفترة المطبقة. خلال فترة التحرر من الصعوبات المالية، يجوز للشركة المشاركة في المكالمات الهاتفية أو الاجتماعات أو المؤتمرات مع المستثمرين ولكنها لن تناقش العمليات الحالية أو نتائج الأعمال.

4. ستتم مراجعة تقارير المحللين ونماذج الأرباح فقط لتصحيح الأخطاء الممكنة بالرجوع إلى المعلومات المتاحة للجمهور والمعلومات التاريخية والواقعية، أو لتصحيح أي أخطاء حسابية. لا توجد ملاحظات أو إرشادات أخرى من المحللين بشأن نماذج الأرباح قد يتم توصيلها إلى محلل. يجب أن يحتفظ مدير علاقات المستثمرين بسجل مكتوب لأي تعليقات مقدمة في تقرير المحلل.

J. المؤتمرات/ الحملات الترويجية

تنطبق هذه السياسة على المراسلات بين المتحدثين الرسميين المفوضين والأشخاص المحددين في المؤتمرات والحملات الترويجية (بخلاف الحملات الترويجية التي يتم إجراؤها فيما يتعلق بعرض الأوراق المالية للشركة التي لا تخضع للائحة الودائع الثابتة) وفقًا لذلك، قبل المؤتمر أو الحملة الترويجية، ستفصح الشركة عن أي معلومات هامة -ليست عامة للجمهور بالفعل- والتي يمكن مناقشتها أو عرضها في المؤتمر أو العرض الترويجي. إما من خلال بيان صحفي، ملء أو تقديم نموذج 8-K، أو محادثة هاتفية جماعية مفتوحة أو من خلال البث الشبكي عبر الإنترنت، أو أي مزيج من هذه الطرق. بالإضافة إلى ذلك، سيتم نشر جميع المواد المكتوبة المقدمة في المؤتمر أو الحملة الترويجية على موقع الشركة الإلكتروني.

K. استخدام موقع الشركة/ الشبكات الاجتماعية

يعتبر استخدام موقع الشركة الإلكتروني والشبكات الاجتماعية، بما في ذلك مدونات الشركة ومدونات الموظفين ولوحات الدردشة و فيسبوك ولينكد إن وتويتر و يوتيوب وأي وسيلة اتصال غير تقليدية أخرى للكشف عن معلومات هامة غير متاحة للجمهور، إفصاحًا انتقائيًا و من شأنه أن ينتهك هذه السياسة.

L. سياسة البيان الصحفي

يجب على مدير علاقات المستثمرين مراجعة جميع البيانات الصحفية، قبل توزيعها، بما في ذلك البيانات الصحفية التي سيصدرها طرف ثالث بشأن الشركة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المستشار العام مراجعة جميع البيانات الصحفية التي قد تكون هامة للشركة قبل توزيعها، بما في ذلك أي بيانات صحفية تحتوي على معلومات مالية، أو إرشادات حول الأرباح، أو بيانات تطلعية، أو معلومات حول المعاملات المادية أو مواد إعلامية أخرى لمساهمي الشركة. ("بيانات صحفية هامة").

M. الشائعات: سياسة عدم التعليق

لن تعلق الشركة على شائعات السوق في سياق العمل المعتاد. عندما يتم تداول شائعات حول الشركة، ينبغي على المتحدثين الرسميين المفوضين توضيح سياسة الشركة؛ وهي عدم التعليق على الشائعات. إذا تبين أن مصدر الإشاعة داخلي فيجب استشارة المستشار العام لتحديد الرد المناسب.

N. عروض تتضمن معلومات مالية

يجب أن يوافق المستشار العام مسبقًا على أي عرض تقديمي يقدمه أي موظف في الشركة يحتوي على معلومات مالية عن الشركة، سواء كان هذا التقديم موجهًا إلى شخص تم ذكره في لائحة الودائع الثابتة أم لا.

O. التواصل الإعلامي

على الرغم من أن الشركة تدرك أن لائحة الودائع الثابتة لا تُطبق التواصل مع وسائل الإعلام، فإن سياسة الشركة هي الكشف علنًا عن المعلومات الهامة قبل المناقشة مع الأفراد الذين يمثلون وسائل الإعلام.

يجب إرسال طلبات إجراء مقابلة أو تعليق أو استفسارات أخرى من ممثلي وسائل الإعلام، إلى مدير علاقات المستثمرين أو في حالة غيابه تُرسل إلى متحدث رسمي آخر، بما في ذلك المنشورات التجارية، التي يتلقاها أي شخص يخضع لهذه السياسة بخلاف المتحدث الرسمي المفوض. إذا كان ذلك ممكنًا، فيجب أن تتضمن المحادثات المخطط لها مدير علاقات المستثمرين.

P. انتهاك هذه السياسة

تخضع انتهاكات لائحة علاقات المستثمرين لإجراءات إنفاذ هيئة الأوراق المالية والبورصات، والتي قد تتضمن إجراءً إداريًا يسعى للحصول على أمر بالكف عن العمل، أو دعوى مدنية ضد الشركة أو فرد يسعى للحصول على أمر قضائي و/ أو عقوبات مالية مدنية. سيتم إبلاغ المستشار العام بأي انتهاك لهذه السياسة من قبل أي شخص يخضع لهذه السياسة وقد يؤدي إلى خضوعه للتأديب، بما في ذلك إنهاء العمل.

Q. مزيد من المعلومات حول لائحة الودائع الثابتة أو هذه السياسة

يجب توجيه جميع الاستفسارات المتعلقة بأحكام أو إجراءات هذه السياسة أو لائحة الودائع الثابتة بشكل عام إلى المستشار العام.